

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن تحديد مرتبات الصولات وصف الضباط والعساكر بالقوات المسلحة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ في شأن تحديد مرتبات الصولات وصف الضباط والعساكر البوليس ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى البند السادس من البيان المرافق للرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ٢ - يعطل البند السابع من البيان سالف الذكر على الوجه الآتي "سابقا - لا يسرى هذا النظام على قوات مصلحة السجون" .

مادة ٣ - تسرى القواعد الواردة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ على الصولات وصف الضباط والعساكر بمصالحى خفر السواحل ومصايد الأسماك وسلاح الحدود .

مادة ٤ - تعدل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ على الوجه الآتي :

"تسرى القواعد الواردة بهذا المرسوم بقانون على الصولات وصف الضباط والعساكر من قوات المصالح الآتية :
الديوان الملكي - الموانئ والمنائر - السجون" .

مادة ٥ - على وزراء الحربية والبحرية والداخلية والمالية والاقتصاد والقصر والمواصلات ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ م

صدر بقصر عابدين في أول رمضان سنة ١٣٧٢ (١٤ مايو سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير المواصلات

حسين أبو زيد

وزير القصر (بالاستناد)

أحمد حسني

قانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٣

بالتزول مجانا عن أراض من أملاك الدولة

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتمد التزول مجانا لوقف جامع البحر بندر بنها المشمول بنظارة وزارة الأوقاف عن ثلاث قطع أرض من أملاك الدولة أرقام ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ بندر بنها ومساحتها ٩٨,٦٣ مترا والمقدر ثمنها بمبلغ ١٤٢ جنيها و ٩٤٥ مليا (مائة وأربعين جنيها وتسعمائة وخمسة وأربعين مليا) .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأوقاف تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في أول رمضان سنة ١٣٧٢ (١٤ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الأوقاف

أحمد حسن الباقورى

قانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسومين بقانونين رقمي ١٦٨ و ٢٠١ لسنة ١٩٥٢ لتخصيص بالصولات وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة وبالمصالح المعاملة بكادر البوليس

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛